Zagazig J. Agric. Res., Vol. 44 No. (6B) 2017 2765-2775

Agricultural Economics, Rural Sociology and Agricultural Extension Research

http:/www.journals.zu.edu.eg/journalDisplay.aspx?Journalld=1&queryType=Master

دراسة اقتصادية لأهم المتغيرات المؤثرة على التنمية الاقتصادية والزراعية في مصر

محمد أحمد السيد*

قسم الاقتصاد والتنمية الريفية - كلية العلوم الزراعية البيئية - جامعة العريش - مصر

Received: 06/08/2017 ; Accepted: 30/10/2017

الملخص: تواجه الدول النامية وعلي رأسها مصر انخفاض معدل التنمية الاقتصادية، نتيجة لقلة الموارد الموجهة للاستثمار اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية، وتتمثل مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد القومي المصري يواجه بالعديد من التحديات والتي تؤثر بصورة مباشرة علي معدل النمو مثل انخفاض الادخار المحلي الإجمالي كذلك انخفاض الادخار الزراعي، بالإضافة إلي نقص العملات الأجنبية اللازمة للحصول علي مستلزمات الإنتاج لتنفيذ برامج الاستثمار المختلفة التي تؤدي إلي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويستهدف البحث دراسة الوضع الراهن لأهم المتغيرات الاقتصادية والزراعية وعلاقة الناتج القومي بتلك المتغيرات، وقد أظهرت نتائج دراسة أثر بعض المتغيرات علي معدل التنمية الزراعية بالصورة اللوغاريتمية المزدوجة أن زيادة معدل التنمية الزراعية بمقدار 10% يؤدي إلي زيادة الصادرات الزراعية بحوالي 6.4%، وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ حوالى 0.96 وهو ما يعنى أن نحو 96% من التغيرات في معدل التنمية الزراعية تعزي إلي التغيرات في الصادرات الزراعية، ويساهم قطاع الزراعة في زيادة معدل التنمية الاقتصادية من خلال دعم الناتج الزراعي، توفير فرص عمل، توفير العملات الأجنبية، تحقيق الأمن الغذائي، ويساهم في زيادة الاستثمارات القومية.

الكلمات الإسترشادية: التنمية الاقتصادية، التنمية الزراعية، الاستثمارات الزراعية

المقدمة المشكلة البحثية

تهدف التنمية الاقتصادية في كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية إلي رفع مستويات معيشة أفرادها ولذا فهي تحظي بقدر كبير من الأهمية. وتعتمد التنمية الاقتصادية علي جانبين أولهما، التنمية البشرية، والثاني التنمية الاقتصادية والبيئية، وذلك من أجل زيادة الدخل والارتقاء بجودة حياة الإنسان. ويعتبر قيمة الناتج القومي أحد المؤشرات الهامة للحكم علي معدلات التنمية الاقتصادية وقد بلغ إجمالي الناتج القومي المصري حوالي 2430 مليار جنيه (وزارة التخطيط، 2015).

يمثل قطاع الزراعة الركيزة الأساسية في الارتقاء بمعدلات الأداء لما له من طاقات إنمائية خلاقة ومجالات متعددة لتهيئة المناخ الملائم لتحسين التنمية الاقتصادية المتواصلة، ويقع علي القطاع الزراعي العبء الأكبر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يملكه من مقومات باعتباره أحد دعائم الاقتصاد القومي المصري، ويساهم القطاع الزراعي بنحو 27% من إجمالي القوي العاملة (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة).

وقد بلغت قيمة الصادرات الزراعية المصرية حوالي 22 مليار جنيه، تساهم بها في تخفيض العجز في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات. هذا وقد بلغت قيمة الناتج المحلي الزراعي حوالي 206 مليار جنيه، تمثل نحو 8.5% من إجمالي قيمة الناتج القومي وذلك خلال عام 2015. وقد أظهرت بعض الدراسات المتعلقة بالتنمية الزراعية في العالم (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة؛ منظمة الأغذية والزراعة، أعداد مختلفة) أن الزراعة تلعب دوراً حيوياً في النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر، وقد انخفضت الأهمية النسبية لحجم الاستثمارات الزراعية المصرية في جملة الاستثمارات القومية من نحو 13.8% عام 2000 إلى نحو 4% عام 2015، وهذا من شأنه التقليل من معدلات التنمية الاقتصادية المرغوبة في كل من المدي القصير والطويل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد مختلفة).

كذلك مساهمته في كلاً من الناتج المحلي والصادرات، ولكي تظل الزراعة تلعب دوراً حيوياً للنمو والتخفيف من الفقر لابد من زيادة حجم الاستثمارات الزراعية. وقد أظهرت الدراسات المتعلقة بالتنمية الزراعية في العالم أن الاستثمار الزراعي يتطلب استثماراً عاماً في مجال البحوث الزراعية، كذلك فإن القطاع العام له دور مهم في تشجيع الاستثمار الإجمالي في الزراعة. هذا ويساهم

* **Corresponding author: Tel. :** +201000900716
E-mail address: melsayed81@ymail.com

الاستثمار الزراعي بنحو 4% من إجمالي الاستثمارات القومية وذلك خلال عام 2015.

مُشكلة الدراسة

يواجه الاقتصاد القومي المصري العديد من التحديات والتي تؤثر بدورها علي معدل النمو الاقتصادي ومن أهم هذه التحديات انخفاض حجم المدخرات المحلية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة، وكذلك نقص العملات الأجنبية اللازمة للحصول علي مستلزمات الإنتاج لتنفيذ برامج الاستثمار المختلفة والتي تؤدي إلي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، مما يدفع الحكومة إلي الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية لسد فجوة المدخرات سواء المحلية أو الزراعية. ويعتبر انخفاض حجم الاستثمارات الزراعية من أهم المشاكل التي تواجه تنفيذ برامج التنمية الزراعية والتي تنعكس بدورها علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية بوجه عام.

الهدف من البحث

يهدف البحث بصفة عامة إلي التعرف علي أهم المتغيرات الاقتصادية عامةً والزراعية خاصة المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

1- دراسة الوضع الراهن لأهم المتغيرات الاقتصادية عامة والزراعية بصفة خاصة المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر.
2- إلقاء الضوء علي المؤشرات الاقتصادية المستخدمه في قياس التنمية الاقتصادية.
3- دراسة علاقة الناتج القومي بأهم المتغيرات الاقتصادية الزراعية.
4- دراسة أثر بعض المتغيرات الزراعية علي معدل التنمية الاقتصادية الزراعية في مصر.

الطريقة البحثية

لتحقيق الأهداف سالفة الذكر، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوبي التحليل الاقتصادي الوصفي والتحليل الاقتصادي الكمي لمتغيرات الدراسة، حيث استخدمت الدراسة العديد من أساليب التحليل الإحصائي وأدواته مثل المتوسطات الحسابية، النسب المئوية وتقدير معادلات الاتجاه الزمني العام للمتغيرات الاقتصادية موضع البحث. كما استخدمت الدراسة النماذج القياسية للانحدار المتعدد في صوره المختلفة الخطية، نصف اللوغاريتمية، واللوغاريتمية المزدوجة.

مصادر البيانات والطريقة البحثية

اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة والنشرات التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقطاع الشئون الاقتصادية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بالإضافة إلي البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بموضوع البحث.

الإطار النظري لنموذج هارود- دومار

ركزت نظريات التنمية علي أهمية تراكم رأس المال في زيادة النمو الاقتصادي، والذي يأتي من خلال الدفع بمزيد من الاستثمارات داخل الاقتصاد القومي. ويعتبر نموذج هارود-دومار قاعدة للعديد من نماذج الاقتصاد الكلي للنمو، والنمو الاقتصادي يزيد بزيادة مستوي الاستثمار من خلال التراكم الكبير في رأس المال أو تعبئة رأس المال وتقليل النسبة بين رأس المال والإنتاج. ولقد تم استخدام هذا النموذج لتقدير العلاقة بين النمو ومتطلبات رأس المال من خلال مجموعة معادلات تمكن من اشتقاق معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي والدخل الفردي. ويفترض النموذج أن الاستثمار (I) يأتي من المدخرات (S).

وأن هناك علاقة بين رأس المال الكلي (K) والناتج القومي الإجمالي (Y) (Steven and Waller, 2000) كالآتي:

$$Y= (I/v)\ K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$v= K/Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

وبفرض تغير رأس المال مع تغير الناتج القومي الإجمالي فتصبح المعادلة كما يلي:

$$\Delta Y = \Delta K /v \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

ومعلوم أن الادخار يساوي الميل المتوسط للادخار مضروباً في الناتج القومي الإجمالي:

$$S= sY \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

وبفرض أن الادخار يساوي الاستثمار:

$$I = S \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

كما أن معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي يساوي التغير في الناتج القومي الإجمالي مقسوماً علي الناتج القومي الأولي، وبالتعويض في المعادلة رقم (3) يصبح معدل النمو كما في المعادلة التالية:

$$G=\frac{\Delta Y}{Y}=\frac{\Delta K}{vY} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وبما أن التغير في رأس المال يساوي الادخار مطروحاً منه نسبة اهلاك رأس المال (δ).

$$\Delta K = sY - \delta K \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

وبجمع المعادلتين رقمي (6)، (7) نحصل علي معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي:

$$G=\frac{sY-\delta K}{vY}$$

$$G=\left(\frac{sY}{vY}\right)-\left(\frac{\delta K}{vY}\right)$$

$$G=S/v$$

حيث:

Y= الناتج القومي الإجمالي.

I= الاستثمار.

K= رصيد رأس المال.

ΔY = التغير السنوي في مخزون رأس المال.

S= إجمالي الادخار القومي.

s= الميل المتوسط للإدخار.

v= مقدار ثابت يسمي نسبة الزيادة في رأس المال/ الناتج وهي معكوس إنتاجية رأس المال.

G= معدل النمو الاقتصادي

وهذه المعادلة توضح أن معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي G يعتمد علي الميل المتوسط للادخار ومعدل التغير في رأس المال/ الناتج القومي الإجمالي، وهو عبارة عن كمية رأس المال المستثمر اللازم لتغير الدخل بمقدار وحدة واحدة وهي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود- دومار للاقتصاد القومي.

النتائج والمناقشة

التوصيف الاقتصادي لأهم المتغيرات المؤثرة علي معدل التنمية الاقتصادية في مصر

إجمالي الناتج القومي (G)

تشير النتائج الواردة بجدول 1 بأن إجمالي الناتج القومي قد بلغ حده الأدنى حوالي 340.1 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغ حده الأقصى حوالي 2429.8 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 1026.8 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (1) بجدول 2 أن إجمالي الناتج القومي يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 135.6 مليار جنيه، يمثل نحو 13.2% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.91 مما يعنى أن نحو 91% من التغيرات في إجمالي الناتج القومي تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

رأس المال القومي (الاستثمارات القومية) (K)

توضح النتائج الواردة بجدول 1 بأن رأس المال القومي قد بلغ حده الأدني حوالي 59 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 333.7 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 165.6 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (2) أن رأس المال القومي يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 18.0 مليار جنيه، يمثل نحو 10.9% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.95 مما يعنى أن نحو 95% من التغيرات في رأس المال القومي تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

المدخرات القومية (S)

تؤكد النتائج الواردة بجدول 1 بأن المدخرات القومية قد بلغت حدها الأدني حوالي 48.4 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 156.1 مليار جنيه عام 2009، بمتوسط عام بلغ حوالي 104 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (3) أن المدخرات القومية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 4.4 مليار جنيه، يمثل نحو 4.2% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.40 مما يعنى أن نحو 40% من التغيرات في المدخرات القومية تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

الصادرات القومية (M)

تشير النتائج الواردة بجدول 1 بأن الصادرات القومية قد بلغت حدها الأدني حوالي 16.4 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 199.9 مليار جنيه عام 2013، بمتوسط عام بلغ حوالي 108.8 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (4) أن الصادرات القومية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 14.1 مليار جنيه، يمثل نحو 13% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.77 مما يعنى أن نحو 77% من التغيرات في الصادرات القومية تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

الواردات القومية (M)

باستعراض الأرقام الواردة بجدول 1 يتبين أن الواردات القومية قد بلغت حدها الأدنى حوالي 48.7 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغت حدها الأقصى حوالي 568.9 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 242.9 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (5) أن الواردات القومية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 37.1 مليار جنيه، يمثل نحو 15.3% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.94 مما يعنى أن نحو 94% من التغيرات في الواردات القومية تعزي إلى عوامل أخرى يعكسها عامل الزمن.

جدول 1. أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي معدل التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	إجمالي الناتج القومي G (مليار جنيه)	رأس المال القومي K (مليار جنيه)	المدخرات القومية S (مليار جنيه)	الصادرات القومية X (مليار جنيه)	الواردات القومية M (مليار جنيه)	عدد السكان Pop (مليون نسمة)
2000	340.1	58.95	48.1	16.40	48.65	63.90
2001	358.7	63.58	51.7	16.50	50.66	65.20
2002	378.9	67.51	59.7	21.15	56.48	66.50
2003	417.5	68.10	75.6	36.81	65.08	67.90
2004	485.3	79.56	84.6	47.68	79.72	69.30
2005	538.5	96.46	105.7	61.63	114.69	70.70
2006	617.7	115.74	121.2	78.86	118.38	72.20
2007	744.8	155.34	145.5	91.26	152.59	73.60
2008	895.5	199.53	142.0	143.09	287.72	75.20
2009	1042.2	197.1	156.1	134.58	249.90	76.90
2010	1206.6	231.8	113.3	154.85	300.36	78.70
2011	1371.1	229.1	107.2	188.35	371.45	80.53
2012	1656.6	246.1	116.4	186.77	441.94	82.55
2013	1843.8	241.6	126.5	199.87	455.99	83.67
2014	2101.9	265.1	95.6	195.28	523.36	85.78
2015	2429.8	333.7	114.2	168.08	568.93	87.96
المتوسط	1026.8	165.6	104.0	108.8	242.9	75.04

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد متفرقة.

جدول 2. الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2000-2015)

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	R^2	F	معدل النمو السنوي (%)
1	إجمالي الناتج القومي (G) (مليار جنيه)	$Y_i = -126.2 + 135.64\ T_i$ (-1.17) (12.20)**	0.91	148.84**	13.21
2	رأس المال القومي (K) (مليار جنيه)	$Y_i = 12.21 + 18.04\ T_i$ (1.13) (16.12)**	0.95	260**	10.89
3	المدخرات القومية (S) (مليار جنيه)	$Y_i = 66.94 + 4.36\ T_i$ (4.86)** (3.06)**	0.40	9.34**	4.19
4	الصادرات القومية (X) (مليار جنيه)	$Y_i = -10.99 + 14.10\ T_i$ (-1.09) (13.49)**	0.77	47.91**	12.96
5	الواردات القومية (M) (مليار جنيه)	$Y_i = -72.58 + 37.11\ T_i$ (-2.92)* (14.45)**	0.94	208.9**	15.28
6	عدد السكان (Pop) (مليون نسمة)	$Y_i = 61.49 + 1.59\ T_i$ (266.17)** (56.67)**	0.99	3211*	2.12

حيث:

Y= القيمة التقديرية لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في المشاهدة i.

T= متغير يعبر عن الزمن في المشاهدة i.

i = 1، 2، ...، 16.

المصدر: نتائج الحاسب الآلي للبيانات الواردة بجدول 1 بالبحث.

عدد السكان (Pop)

تشير النتائج الواردة بجدول 1 بأن عدد السكان قد بلغ حده الأدني حوالي 63.9 مليون نسمة عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 87.9 مليون نسمة عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 75 مليون نسمة. وتشير تقديرات المعادلة رقم (6) أن عدد السكان يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.6 مليون نسمة، يمثل نحو 2.1% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.99 مما يعنى أن نحو 99% من التغيرات تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في مصر

المدخرات

تشير النتائج الواردة بجدول 3 بأن الأهمية النسبية للمدخرات قد بلغت حدها الأدني نحو 4.6% عام 2014، في حين بلغت حدها الأقصي نحو 19.6% عام 2005، بمتوسط عام بلغ نحو 11.8%.

الاستثمارات

أكدت النتائج الواردة بجدول 3 بأن الأهمية النسبية للاستثمارات قد بلغت حدها الأدني نحو 12.6% عام 2014، في حين بلغت حدها الأقصي نحو 22.3% عام 2008، بمتوسط عام بلغ حوالي 17%.

الصادرات

أشارت النتائج الواردة بجدول 3 بأن الأهمية النسبية للصادرات قد بلغت حدها الأدني نحو 4.6% عام 2001، في حين بلغت حدها الأقصي نحو 16.0% عام 2008، بمتوسط عام بلغ نحو 9.6%.

الواردات

أوضحت النتائج الواردة بجدول 3 بأن الأهمية النسبية للواردات قد بلغت حدها الأدني نحو 14.1% عام 2001، في حين بلغت حدها الأقصى نحو 32.1% عام 2008، بمتوسط عام بلغ حوالي 20.9%.

معدل نمو الدخل

تشير النتائج الواردة بجدول 3 بأن معدل نمو الدخل قد بلغ حده الأدني نحو 2.2% عام 2000، في حين بلغ حده الأقصى نحو 20.6% عام 2007، بمتوسط عام بلغ نحو 11.8%.

معامل رأس المال الحدي/ الناتج

يقصد به الزيادة المطلوبة في رأس المال القومي لزيادة الناتج القومي بمقدار وحدة واحدة، ويجب أن يكون هذا المعامل منخفضاً لترتفع معدلات التنمية الاقتصادية، إلا أن الدول النامية تتميز بندرة رأس المال الناتج وذلك نتيجة لانخفاض المدخرات. وتشير النتائج الواردة بجدول 3 بأن معامل رأس المال/ الناتج قد بلغ حده الأدني نحو -0.02 عام 2009، 2011، 2013، في حين بلغ حده الأقصي نحو 0.32 عام 2005، بمتوسط عام بلغ حوالي 0.15.

معامل إنتاجية رأس المال القومي

تعرف إنتاجية رأس المال القومي علي أنها زيادة الناتج القومي الإجمالي المتولد من زيادة رأس المال القومي، وبارتفاع قيمة هذا المعامل ترتفع معدلات التنمية الاقتصادية والعكس صحيح، وهو معكوس المعامل الحدي لرأس المال/ الناتج القومي. وتشير النتائج الواردة بجدول 3 بأن معامل إنتاجية رأس المال قد بلغ حده الأدني حوالي 4.5 جنيهاً عام 2008، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 7.9 جنيهاً عام 2014، بمتوسط عام بلغ حوالي 6.0 جنيهاً.

معدل نمو السكان

تشير النتائج الواردة بجدول 3 بأن معدل نمو السكان قد بلغ حده الأدني نحو 1.9% عام 2009، في حين بلغ حده الأقصي نحو 2.8% عام 2013، بمتوسط عام بلغ نحو 2.2%.

توصيف المتغيرات الزراعية المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر

الناتج المحلي الزراعي

تشير النتائج الواردة بجدول 4 بأن الناتج المحلي الزراعي قد بلغ حده الأدني حوالي 47.1 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 218.2 مليار جنيه عام 2011، بمتوسط عام بلغ حوالي 127.1 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (7) بجدول 5 أن الناتج المحلي الزراعي يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 13.2 مليار جنيه، يمثل نحو 10.4% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.90 مما يعنى أن نحو 90% من التغيرات في الناتج المحلي الزراعي تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

الاستثمارات الزراعية

تشير النتائج الواردة بجدول 4 بأن الاستثمارات الزراعية قد بلغت حدها الأدني حوالي 5.37 مليار جنيه عام 2012، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 13.41 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 7.90 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (8) أن الاستثمارات الزراعية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.20 مليار جنيه، تمثل نحو 2.5% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.21 مما يعنى أن نحو 21% من التغيرات في الاستثمارات الزراعية تعزي إلي عوامل أخرى يعكسها عامل الزمن.

جدول 3. أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	الأهمية النسبية				معامل رأس المال/ الناتج (5)	معدل نمو الدخل (6)	إنتاجية رأس المال (7)	معدل نمو السكان (8)
	المدخرات (1)	الاستثمارات (2)	الصادرات (3)	الواردات (4)				
2000	14.14	17.33	4.82	14.30	0.17	2.22	5.77	2.06
2001	14.41	17.73	4.60	14.12	0.25	5.47	5.64	2.11
2002	15.76	17.82	5.58	14.91	0.19	5.63	5.61	2.00
2003	18.11	16.31	8.82	15.59	0.02	10.19	6.13	1.99
2004	17.43	16.39	9.82	16.43	0.17	16.24	6.10	2.00
2005	19.63	17.91	11.44	21.30	0.32	10.96	5.58	2.00
2006	19.62	18.74	12.77	19.16	0.24	14.71	5.34	2.10
2007	19.54	20.86	12.25	20.49	0.31	20.58	4.79	2.10
2008	15.86	22.28	15.98	32.13	0.29	20.23	4.49	2.00
2009	14.98	18.91	12.91	23.98	0.02-	16.38	5.29	1.90
2010	9.39	19.21	12.83	24.89	0.21	15.77	5.21	2.30
2011	7.82	16.71	13.74	27.09	0.02-	13.63	5.98	2.20
2012	7.03	14.86	11.27	26.68	0.06	20.82	6.73	2.50
2013	6.86	13.10	10.84	24.73	0.02-	11.30	7.63	2.80
2014	4.55	12.61	9.29	24.90	0.09	14.00	7.93	2.40
2015	4.70	13.73	6.92	23.41	0.21	15.60	7.28	2.60
المتوسط	**11.78	**16.96	**9.63	**20.86	*0.15	**11.78	*5.97	**2.18

(S/G)*100 (1) (K/G)*100 (2) (X/G)*100 (3) (M/G)*100 (4)
(K_2-K_1/G_2-G_1) (5) $(G_2-G_1)/G_1$*100 (6) I/V (7)
(8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أعداد متفرقة. ** متوسط هندسي. * متوسط حسابي,
المصدر: جمعت وحسبت من جدول 1 بالبحث.

جدول 4. أهم المتغيرات الاقتصادية الزراعية المؤثرة علي معدل التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2000-2015)

السنة	الناتج المحلي الزراعي (مليار جنيه)	الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)	قيمة الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	قيمة الواردات الزراعية (مليار جنيه)	المدخرات الزراعية (مليار جنيه)	القروض الزراعية (مليار جنيه)	الأجور الزراعية (مليار جنيه)
2000	47.08	8.13	1.79	9.7	10.33	8.15	22.74
2001	49.60	8.20	1.80	9.3	10.42	8.14	20.34
2002	58.37	5.59	2.80	13.0	10.44	9.12	28.72
2003	62.58	6.40	4.10	13.5	11.16	8.43	29.82
2004	70.32	7.56	4.90	13.2	11.89	8.47	30.91
2005	81.37	7.42	5.50	13.4	13.56	8.9	39.79
2006	81.77	8.04	5.80	12.9	15.91	10.16	40.26
2007	94.75	7.79	6.20	15.4	16.66	10.8	46.46
2008	113.1	8.07	10.9	20.4	17.41	11.02	54.09
2009	160.97	6.86	13.7	26.4	18.17	21.04	58.67
2010	190.16	6.74	15.8	26.3	18.92	6.03	95.86
2011	218.22	6.84	18.1	41.4	19.41	8.57	105.11
2012	188.79	5.37	18.2	52.5	20.33	8.15	120.17
2013	209.75	8.38	19.8	48.6	20.54	7.24	156.01
2014	200.30	11.63	20.9	45.3	21.86	8.99	167.93
2015	206.31	13.41	22.2	53.2	23.02	9.21	185.5
المتوسط	127.09	7.90	10.78	25.91	16.25	9.52	75.15

المصدر:
1- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، شبكة المعلومات (الموقع الالكتروني).
2- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرات الدخل، أعداد متفرقة.

الصادرات الزراعية

تشير النتائج الواردة بجدول 4 بأن الصادرات الزراعية قد بلغت حدها الأدني حوالي 1.79 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 22.2 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 10.8 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (9) أن الصادرات الزراعية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.53 مليار جنيه، يمثل نحو 14.2% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.95 مما يعنى أن نحو 95% من التغيرات في الصادرات الزراعية تعزي إلى عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

الواردات الزراعية

تشير النتائج الواردة بجدول 4 بأن الواردات الزراعية قد بلغت حدها الأدني حوالي 9.3 مليار جنيه عام 2001، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 53.2 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 25.9 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (10) أن الواردات الزراعية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 3.19 مليار جنيه، يمثل نحو 12.3% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.85 مما يعنى أن نحو 85% من التغيرات في الواردات الزراعية تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

المدخرات الزراعية

تشير النتائج الواردة بجدول 4 بأن المدخرات الزراعية قد بلغت حدها الأدني حوالي 10.33 مليار جنيه عام 2000، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 23.02 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 16.25 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (11) أن المدخرات الزراعية يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.91 مليار جنيه، يمثل نحو 5.6% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.97 مما يعنى أن نحو 97% من التغيرات في المدخرات الزراعية تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

القروض الزراعية

تشير النتائج الواردة بجدول 4 بأن القروض الزراعية قد بلغت حدها الأدني حوالي 6.03 مليار جنيه عام 2010، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 21.04 مليار جنيه عام 2009، بمتوسط عام بلغ حوالي 9.5 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (12) أن القروض الزراعية تتزايد سنوياً بمقدار غير معنوي إحصائياً.

الأجور الزراعية

تشير النتائج الواردة بجدول 4 بأن الأجور الزراعية قد بلغت حدها الأدني حوالي 20.34 مليار جنيه عام 2001، في حين بلغت حدها الأقصي حوالي 185.5 مليار جنيه عام 2015، بمتوسط عام بلغ حوالي 75.15 مليار جنيه. وتشير تقديرات المعادلة رقم (13) أن الأجور الزراعية تتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 10.93 مليار جنيه، يمثل نحو 14.5% من المتوسط السنوي العام. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.87 مما يعنى أن نحو 87% من التغيرات في الأجور الزراعية تعزي إلي عوامل أخري يعكسها عامل الزمن.

علاقة الناتج القومي بأهم المتغيرات الاقتصادية الزراعية

تم التعبير عن معدل التنمية الاقتصادية بإجمالي الناتج القومي، وبدراسة أهم المتغيرات الزراعية المؤثرة علي الناتج القومي باستخدام الانحدار المرحلي في صورته نصف اللوغاريتمية، أشارت تقديرات المعادلة رقم (14) أن زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنحو 10% تؤدي إلي زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو 0.8%، كما تؤدي زيادة قيمة المدخرات الزراعية بنحو 10% إلي زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو 0.3%. وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.99 وهو ما يعنى أن نحو 99% من التغيرات في معدل التنمية الاقتصادية تعزي إلي التغيرات في قيمة المدخرات الزراعية والصادرات الزراعية.

وتؤكد نتائج الصورة اللوغاريتمية المزدوجة الموضحة بالمعادلة رقم (15) أن زيادة كل من الأجور الزراعية، المدخرات الزراعية، الواردات الزراعية، والاستثمارات الزراعية بنحو 10% تؤدي إلي زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو 1.7%، 9.1%، 4.3%، 2.3% علي الترتيب، وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.99 وهو ما يعنى أن نحو 99% من التغيرات في معدل التنمية الاقتصادية تعزي إلي التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الزراعية السالف الإشارة إليها علي الترتيب.

أثر بعض المتغيرات علي التنمية الزراعية في مصر

بدراسة أثر المتغيرات الزراعية علي معدل التنمية الزراعية والمعبر عنه بإجمالي قيمة الناتج المحلي الزراعي، تشير تقديرات المعادلة رقم (16) في صورتها الخطية أن زيادة الصادرات الزراعية بحوالي مليار جنيه يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الزراعي بحوالي 8.72 مليار جنيه. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.96 وهو ما يعنى أن نحو 96% من التغيرات في معدل الناتج المحلي الزراعي تعزي إلي التغيرات في قيمة الصادرات الزراعية.

وتشير تقديرات الصورة نصف اللوغاريتمية الموضحة بالمعادلة رقم (17) أن زيادة الصادرات الزراعية بنحو 10% وانخفاض الأجور الزراعية بنفس النسبة تؤدي إلي زيادة قيمة الناتج المحلي الزراعي بنحو 1.1%، 0.1%. كما تشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.97 وهو ما يعنى أن نحو 97% من التغيرات في معدل التنمية

جدول 5. الاتجاه الزمني العام لأهم المتغيرات الاقتصادية الزراعية المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2015-2000)

رقم المعادلة	المتغير	المعادلة	R^2	F
7	الناتج المحلي الزراعي (مليار جنيه)	$Y_i = 14.79 + 13.21\ T_i$ (1.33) (11.52)**	0.90	132.73**
8	الاستثمار الزراعي (مليار جنيه)	$Y_i = 6.23 + 0.20\ T_i$ (6.32) (1.93)	0.21	3.71
9	قيمة الصادرات الزراعية (مليار جنيه)	$Y_i = -2.23 + 1.53\ T_i$ (-2.57)* (17.07)**	0.95	291.26**
10	قيمة الواردات الزراعية (مليار جنيه)	$Y_i = -1.23 + 3.19\ T_i$ (-0.35) (8.94)**	0.85	79.98**
11	المدخرات الزراعية (مليار جنيه)	$Y_i = 8.51 + 0.91\ T_i$ (22.33) (23.14)**	0.97	535.28**
12	القروض الزراعية (مليار جنيه)	$Y_i = 9.24 + 0.03\ T_i$ (5.15)** (0.18)	0.002	0.033
13	الأجور الزراعية (مليار جنيه)	$Y_i = -17.80 + 10.93\ T_i$ (-1.65) (9.79)**	0.87	95.76**

حيث:
Y= القيمة التقديرية لأهم المتغيرات الاقتصادية الزراعية المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في المشاهدة i.
T= متغير يعبر عن الزمن في المشاهدة i. i= 1، 2، ...، 16.
المصدر: نتائج الحاسب الآلي للبيانات الواردة بجدول 4 بالبحث.

جدول 6. التقدير الإحصائي لعلاقة الناتج القومي بأهم المتغيرات الاقتصادية بالقطاع الزراعي باستخدام الانحدار المرحلي خلال الفترة (2000- 2015)

رقم المعادلة	الصورة القياسية	المعادلة	F	R^2
14	نصف اللوغاريتمية	$\text{Log } Y_1 = 4.97 + 0.08\ X_4 + 0.03\ X_2$ (58.12)** (9.65)** (4.76)**	1394.3	0.99
15	اللوغاريتمية المزدوجة	$\text{Log } Y_1 = 1.71 + 0.17 \text{ Log } X_6 + 0.91 \text{ Log } X_4$ (10.51)** (2.00) (8.70)** $+ 0.43 \text{ Log } X_3 + 0.23 \text{ Log } X_1$ (5.45)** (4.37)**	1196.3	0.99

حيث:
Y_1= إجمالي الناتج القومي بالمليار جنيه.
X_1= قيمة الاستثمار الزراعي بالمليار جنيه.
X_2= قيمة الصادرات الزراعية بالمليار جنيه.
X_3= قيمة الواردات الزراعية بالمليار جنيه.
X_4= قيمة حجم المدخرات الزراعية بالمليار جنيه.
X_6= قيمة الأجور الزراعية بالمليار جنيه.
المصدر: جمعت وحسبت من جدولي 1 و4.

الزراعية تعزي إلى التغيرات في كل من الصادرات والأجور الزراعية.

أما عن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة فتشير تقديرات المعادلة رقم (18) أن زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنحو 10% يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الزراعي بنحو 6.4%، وتشير التقديرات أن معامل التحديد قد بلغ نحو 0.96 وهو ما يعنى أن نحو 96% من التغيرات في معدل التنمية الزراعية تعزي إلي التغيرات في الصادرات الزراعية.

هذا وتعد الصورة اللوغاريتمية المزدوجة هي أفضل الصور في توصيف العلاقة لأهم العوامل المؤثرة علي معدل التنمية الزراعية في مصر.

أسباب انخفاض معدل التنمية الزراعية في مصر

انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي

أكدت نتائج البحث انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي حيث انخفض من نحو 25.7% عام 1999، إلي نحو 12.4% عام 2015. بنسبة انخفاض بلغت نحو 51%. علي الرغم من الارتفاع الكبير في قيمة الإنتاج الزراعي خلال الخمسة عشر عاما الماضية.

ضعف دور الاستثمار في القطاع الزراعي

أشارت النتائج إلي انخفاض نسبة مساهمة الاستثمارات الزراعية من 16.1% عام 1998، إلي نحو 4% عام 2015. بنسبة انخفاض بلغت نحو 75.2%. علي الرغم من زيادة الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في مجال القطاع الزراعي، كما ويؤدي ضعف الاستثمارات إلي ارتفاع معدل التضخم وزيادة العجز في الميزان التجاري الزراعي المصري، إلي جانب ارتفاع أسعار السلع المنتجة محليا والمعدة للتصدير.

انخفاض قيمة الصادرات وزيادة الواردات

أشارت النتائج أن حجم الواردات الزراعية قد تزايد من حوالي 9.7 مليار جنيه عام 2000، إلي حوالي 53.2 مليار جنيه عام 2015، كما أكدت علي انخفاض الأهمية النسبية لحجم الصادرات الزراعية بالنسبة للصادرات القومية من نحو 16.4% عام 1999، إلي نحو 13.0% عام 2015، مما انعكس علي تراجع معدل نمو الناتج المحلى الزراعي بالنسبة للناتج القومي من 17.3% عام 1998، إلي نحو 8.4% عام 2015. ومن ثم زيادة الفجوة في الميزان التجاري الزراعي المصري لصالح الواردات وهو ما يُكبد الدولة أموال طائلة واستنزاف للعملات الأجنبية. هذا وقد بلغ العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة حوالي 134.4 مليار جنيه، يمثل نحو 8.6% من الناتج المحلى القومي عام (2011/ 2012). كما قدر العجز فى مشروع الموازنة الحالية بحوالي 135 مليار جنيه، تمثل نحو 7.6% من الناتج المحلى القومي عام (2012/ 2013). ومن المتوقع بلوغ العجز حوالي 200 مليار جنيه بسبب عدم الاستقرار وتراجع معدل الاستثمار الى نحو 11% هذا العام مقابل 20% منذ عامين سابقين (وزارة المالية، 2016).

ضعف دور البحوث العلمية

يرتبط تطور الإنتاج الزراعي بفروعه المختلفة النباتي والحيواني والسمكي بمدى الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة والتي تعتمد بصورة مباشرة على نتائج البحوث العلمية الزراعية الأساسية والتطبيقية بأنواعها، وتزداد أهمية البحوث الزراعية بأنواعها في التعرف علي التغيرات السريعة في المعلومات والتقنيات الحديثة. ويعتبر الاستثمار في ميدان البحوث وتوظيف نتائجه بصورة فعالة من أفضل الاستثمارات من حيث ارتفاع قيمة الناتج المحلي الزراعي. ومن أهم المعوقات التي تحد من فعالية البحوث الزراعية غياب السياسات والخطط البحثية المتكاملة، ضعف البنيان الهيكلي والتنظيم التشريعي والإداري والمالي الملائم والتنسيق والتعاون وتبادل المعلومات بين مختلف الجهات المعنية بالبحوث، عدم توفير التسهيلات والامكانات الكافية لعمل الكوادر البحثية، غياب الآليات الفعالة التي تحدد موضوعات البحوث اللازمة بصفة دورية وتصنيفها وفق الأولويات، وأخيراً اتساع الفجوة بين مراكز البحوث وأجهزة الإرشاد.

التوصيات

تتمثل مشكلة الدراسة في أن الاقتصاد القومي المصري يواجه العديد من التحديات والتي تؤثر علي معدل النمو مثل انخفاض الادخار المحلي الإجمالي كذلك انخفاض الادخار الزراعي، بالإضافة إلى نقص العملات الأجنبية اللازمة للحصول علي مستلزمات الإنتاج لتنفيذ برامج الاستثمار المختلفة التي تؤدي إلي دفع عجلة التنمية الاقتصادية، مما يدفع الحكومة إلي الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية لسد فجوة الادخار سواء المحلية أو الزراعية. ويستهدف البحث دراسة الوضع الراهن لأهم المتغيرات الاقتصادية عامةً والزراعية خاصة التي تؤثر علي التنمية الاقتصادية في مصر وكذلك معرفة أكثر المتغيرات المؤثرة علي معدل التنمية الاقتصادية الزراعية.

وأسفرت نتائج الدراسة أن إجمالي الناتج القومي، إجمالي الاستثمارات، الادخار المحلي، رأس المال القومي، الصادرات القومية، الواردات القومية يتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 135.64، 18.04، 4.36، 18.04، 14.1، 37.11 مليار جنيه على الترتيب. في حين يتزايد عدد السكان سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.59 مليون نسمة.

جدول 7. التقدير الإحصائي لأهم العوامل المؤثرة علي معدل التنمية الاقتصادية بالانحدار المرحلي خلال الفترة (2000-2015)

رقم المعادلة	الصورة القياسية	المعادلة	F	R^2
16	خطية	$Y_2 = 33.13 + 8.72\ X_2$ (6.13)** (20.72)**	429.24	0.96
17	نصف اللوغاريتمية	$Log\ Y_2 = 3.89 + 0.11\ X_2 - 0.01\ X_6$ (90.61)** (10.69)** (-3.87)**	259.18	0.97
18	اللوغاريتمية المزدوجة	$Log\ Y_2 = 3.38 + 0.64\ Log\ X_2$ (47.75)** (20.19)**	407.48	0.96

حيث:

Y_2= إجمالي الناتج الزراعي بالمليار جنيه.
X_1= الاستثمار الزراعي بالمليار جنيه.
X_2= الصادرات الزراعية بالمليار جنيه.
X_6= الأجور الزراعية بالمليار جنيه.
المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم 4.

أما عن معامل رأس المال/ الناتج قد بلغ حده الأدني حوالي -0.02 عام 2009، 2011، 2013، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 0.32 عام 2005، بمتوسط عام بلغ حوالي 0.16. كذلك معامل إنتاجية رأس المال قد بلغ حده الأدني حوالي 4.5 جنيهاً عام 2008، في حين بلغ حده الأقصي حوالي 7.9 جنيهاً عام 2014، بمتوسط عام بلغ حوالي 6.2 جنيهاً.

أما عن أهم المتغيرات الاقتصادية الزراعية المؤثرة علي التنمية الاقتصادية في مصر، فقد حقق الناتج المحلي الزراعي تزايد سنوي بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 13.2 مليار جنيه، كما تزايد الاستثمار الزراعي سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.20 مليار جنيه. أما عن الصادرات الزراعية فتتزايد سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 1.53 مليار جنيه، كما تتزايد الواردات الزراعية سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 3.19 مليار جنيه. وأخيراً يتزايد الادخار الزراعي سنوياً بمقدار معنوي إحصائياً بلغ حوالي 0.91 مليار جنيه.

وقد أشارت النتائج أن زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنحو 10% تؤدي إلي زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو 0.8%، كما تؤدي زيادة قيمة المدخرات الزراعية بنحو 10% إلي زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو 0.3%.

كما أكدت النتائج أن زيادة كل من الأجور الزراعية، المدخرات الزراعية، الواردات الزراعية، والاستثمارات الزراعية بنحو 10% تؤدي إلي زيادة إجمالي الناتج القومي بنحو 1.7%، 9.1%، 4.3%، 2.3% علي الترتيب.

في حين أشارت النتائج أن زيادة الصادرات الزراعية بحوالي مليار جنيه يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الزراعي بحوالي 8.72 مليار جنيه.

وعن تقديرات الصورة نصف اللوغاريتمية أشارت النتائج أن زيادة الصادرات الزراعية بنحو 10% وانخفاض الأجور الزراعية بنفس النسبة تؤدي إلي زيادة قيمة الناتج المحلي الزراعي بنحو 1.1%، 0.1%. أما عن الصورة اللوغاريتمية المزدوجة فقد أكدت النتائج أن زيادة قيمة الصادرات الزراعية بنحو 10% يؤدي إلي زيادة الناتج المحلي الزراعي بنحو 6.4%.

هذا وتعد الصورة اللوغاريتمية المزدوجة هي أفضل الصور في توصيف العلاقة لأهم العوامل المؤثرة على معدل التنمية الزراعية في مصر.

وأخيراً يساهم قطاع الزراعة في زيادة معدل التنمية الاقتصادية من خلال دعم الناتج الزراعي، توفير فرص العمل، توفير العملات الاجنبية، تحقيق الأمن الغذائي، ودعم الصادرات، والمساهمة في زيادة الاستثمارات القومية.

هذا وقد أوصت الدراسة بالآتي:

1- زيادة الاعتماد علي الموارد المحلية لتشجيع الاستثمار لرفع معدل النمو الاقتصادي المصري.

2- تشجيع الادخار لتحسين وسائل وأساليب الإنتاج لرفع معدل التنمية الاقتصادية.

3- تشجيع الصادرات وزيادة القدرة التنافسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير العملة الصعبة وتقليل حجم الواردات.

4- وضع سياسات للاستثمار الزراعي في مصر وزيادة نصيب الزراعة في الاستثمار القومي.

5- زيادة الانفاق علي البحث والتطوير في مجال الزراعة.

6- زيادة الاستثمارات في البنية الأساسية الريفية.

7- تبسيط إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة للمستثمرين.

8- الزام المستثمرين في أراضي المشروعات الكبري بتصنيع إنتاجهم الزراعي لتحقيق زيادة في القيمة المضافة.

المراجع

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، شبكة المعلومات (الموقع الالكتروني).

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أعداد مختلفة.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO). (الموقع الالكتروني)

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي. قطاع الشئون الاقتصادية - الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي- نشرات الدخل- أعداد متفرقة.

وزارة التخطيط (2015). الموقع الالكتروني.

وزارة المالية (2016). الموقع الالكتروني.

Steven, A. and A. Waller (2000). Theories of Economic Growth, and New Economy, University of Missouri, Kansascity.

ECONOMIC STUDY OF VITAL VARIABLES AFFECTING ON THE ECONOMICAL AND AGRICULTURAL DEVELOPMENT IN EGYPT

Mohamed A. ElSayed

Econ. and Rural Dev. Dept., Fac. Environ. Agric. Sci., Arish Univ., Egypt

ABSTRACT: Developing countries, including Egypt, face a problem in financing economic development, including declining investment resources, The problem of the study is that the Egyptian national economy faces challenges that affect the growth rate, such as the decline in the gross domestic saving, as well as the decline in agricultural savings, In addition to the scarcity of foreign currencies required to obtain the production inputs for the implementation of various investment programs that lead to the advancement of economic development. The study aims to determine the current situation of the most important economic variables in general and agricultural in particular, which affect the economic development in Egypt as well as knowledge of the most influential variables on the rate of agricultural economic development in Egypt. The results of the study showed the effect of some variables on the rate of agricultural development in terms of double logarithmic. It was estimated that increasing the agricultural exports by 10% leads to an increase in agricultural development by 6.4%. The agricultural sector contributes to increasing the rate of economic development by supporting agricultural output, providing manpower, providing foreign exchange, achieving food security and contributing to increasing national investments.

Key words: Economic development, agricultural development, agricultural investments.

المحكمـــــون:

1- أ.د. محمد سالم مشعل أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة القاهرة.

2- أ.د. أحمد فؤاد مشهور أستاذ الاقتصاد الزراعي وعميد كلية الزراعة – جامعة الزقازيق.